SIATS Journals

The journal of media and social studies for specialized researches (JMSSR)

Journal home page: http://jmsssr.siats.co.uk/

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية
العدد 2، المجلد 4، 2020
e-ISSN: 0127-7448

السياسات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني ومعوقات تطبيقها

POLICIES DRAWN FROM RESEARCH REPORTS FINDINGS ON THE DEVELOPMENT OF THE JORDANIAN ASSOCIATIONS SECTOR AND THE OBSTACLES TO THEIR IMPLEMENTATION.

د. فواز رطروط، خبير مستقل في الشأن التنموي الاجتماعي العربي والأردني

Fawaztsr2014@gmail.com

ARTICLE INFO
Article history:
Received: 09/10/2020
Received in revised form 15/10/2020
Accepted 30/11/2020
Available online 15/12/2020

Abstract:

During the years 2011-2020 researchers and institutions concerned with development, human rights and good governance have prepared many research reports on Jordanian associations, which can be reviewed to derive policies from them regarding the development of the Jordanian association sector, which may face obstacles to its implementation or adoption. Accordingly, the objective of this study is to answer its major question, "What are the policies drawn from the research reports findings on the development of the Jordanian Associations sector and the obstacles to their implementation?", by employing its qualitative approach represented in analyzing the content of 29 research reports and conducting interviews with four concerned experts on associations by virtue of their practical experience.

The findings showed that there are eight policies drawn from research reports to develop the Jordanian Association sector that may not be applied or adopted by the concerned institutions for political and administrative reasons, which were 6 and 8 respectively. Out of these two findings emerged three practical recommendations, which may guarantee that the concerned institutions adopt policies for developing the associations sector, drawn from the findings of the research reports.

Key words: Policies for developing the associations sector, obstacles to implementing policies for developing the associations sector**.**

الملخص:

أعد الباحثون والمؤسسات المعنيةبالتنمية وحقوق الإنسان والإدارة الرشيدة خلال سنوات الفترة 2011-2020 العديد من التقاريرالبحثية الخاصة بالجمعيات الأردنية، الممكن مراجعتها؛ لاستخلاص سياسات منهابشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني، والتي قد ينتابها معوقات تطبيقها أو تبنيها. وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس، القائل ما السياسات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني ومعوقات تطبيقها؟، من خلال منهجها النوعي ممثلا في تحليل مضمون 29تقريرا بحثياوإجراء مقابلات مع أربعةخبراء معنيين بشأن الجمعيات بحكم خبرتهم العملية. واظهرت النتائج أن هناك ثمان سياسات مستخلصة من التقارير البحثية لتطوير قطاع الجمعيات الأردني، قد لا تطبقها أو تتبنها المؤسسات المعنية؛ لأسباب سياسية وأخرى إداريةبلغ عددهما 6 و8 أسباب على التوالي.وتمخض عن هاتين النتيجتين ثلاث توصيات عملية، قد تضمن تبني المؤسسات المعنية لسياسات تطوير قطاع الجمعيات المستخلصة منننتائج التقارير البحثية.

الكلمات المفتاحية: سياسات تطوير قطاع الجمعيات، ومعوقات تطبيق سياسات تطوير قطاع الجمعيات.

مقدمة:

توجد الجمعيات في الأردن منذ عام 1912، الذي شهد تسجل أول جمعية أردنيةبموجب قانون الجمعيات العثماني، وهي جمعية دور الاحسان الارثوذكسية بمادبا([1]). وبقيت الجمعيات في الاردن تسجل بموجب هذاالقانون حتى عام 1936، الذيشهد صدور أول قانون وطني أردني للجمعياتواستمر العمل بموجبهحتى مطلع عقد خمسينيات القرن العشرين،الذي شهد قرار الغائه واستبداله بآخر أحدث منه؛ لأسباب مردها ظروف المملكة. ففي ذلك العقد تشكلت وحدة الضفتين في عام 1952، وطور دستور المملكة في عام 1952، وأنشت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموجب قانونها وتعديلاته رقم 14 لسنة 1956، وصدور نظم جمع التبرعات للوجوه الخيرية رقم 1 لسنة 1957،وتأسس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في عام 1959من اتحادات الجمعيات الخيرية في خمس محافظات([2]).وبسبب هذه التغيرات وغيرها، فقدنمى قطاعالجمعيات،وانيطت مهمة تسجيل الجمعيات والإشراف عليها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

أما في عقد الستينات وما تلاه، فقد حدثت العديد من التغيرات القانونية والسياسية والإدارية، مثل: تعديل قانون الجمعيات خلال سنوات الفترة 1966-1995سبع مرات([3]) ومرتين خلال عامي 2008 و2009 على التوالي([4])، احتلال اسرائيل للضفة الغربية، تأسيس دائرة الارض المحتلة وتوليها مهمة مكافحة الفقرفي الضفة الغربية عن طريق دعمها للجمعيات([5])، تأسيس المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل الاجتماعيبحسبقوانينها الخاصة ([6])،حدوث الانفتاح الديمقراطي اعتبارا من عام 1989([7])، تأسيس سجل الجمعيات وتشكيل مجلس إدارته في عام 2008 بموجبالمواد ذوات الارقام 4 و5 و6 من قانون الجمعيات وتعديلاته رقم 52 لسنة 2008، تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب قانونه رقم 51 لسنة 2006 وصدور تقاريرهالدورية ذات العلاقةبمقومات الحق في تأسيس الجمعيات ومعوقاته([8])، وتعديل الدستور مرتين خلال سنوات الفترة 2011 -2015 مع ابقائه على نص مادته السادسة عشر المتعلق بحق المواطن في تأليف الجمعيات والانضمام إليها بمقتضى القانون، وارتفاع عدد الجمعيات المسجلة خلال سنوات الفترة 2008-2016؛ لبلوغ معدليها السنوي والشهري 419.77 و 34.98 جمعية على التوالي،وزيادة عدد الوزارات المختصة بالجمعيات من ثلاث عشرة وزارة في عام 2017([9]) إلى أربع عشرة وزارة في عام 2020([10])، وانشاء صندوق دعم الجمعيات بموجب المادة 22 من قانون الجمعيات وتعديلاته رقم 52 لسنة 2008،وإدراج تعديل قانون الجمعيات وتعديلاته رقم 52 لسنة 2008 كأولوية ضمن الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025([11]).

وخضعت الجمعيات الأردنية بعد تأسيس سجلها ومجلس إدارته في عام 2008، إلى البحث، الذي شخص بيئة هذه الجمعيات وقيمها وبين متطلبات ضبطها أو السيطرة عليها بما يناسبها من التدخلات الممكنة. وتوزعت المخرجات الفعلية لبحث الجمعيات الأردنية على ثلاثة مجالات، الأولتعكسه تقارير البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، بينما الثاني فتعبر عنه تقارير منظمات التنمية الدولية كتقارير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بخصوص استدامة

منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، اما الثالث فتدل عليه تقارير المنظمات المحلية سواء أكانت حكومية كالتقارير السنوية لسجل الجمعيات والوزارات المختصة بالجمعيات أو مستقلة عن الحكومة كتقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الحقوق المدنية والسياسية بما فيها الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حالة القطاعات المجتمعة بما فيها قطاع التنمية الاجتماعية وتقارير المجلس الوطني لشؤون الأسرة ذات العلاقة بأحوال الأسرة الأردنية.

وعلى الرغم من اشتمال تقارير بحوث الجمعيات أعلاه على توصياتها المرتبطة بتحسين بيئة الجمعيات، إلا أن المؤسسات المعنية بإدارة قطاع الجمعيات الأردني لا تستعين بتوصيات هذه التقارير؛ لأسباب قد يكون مردها عدم دراية ممثلي المؤسسات المعنية بالبحوث والدراسات المتوفرة عن قطاع الجمعيات الأردني أو اطلاعهم عليها وخشيتهم من تنفيذ ما ورد فيها من توصيات لكثرة متطلبات ذلك من الموارد أو لتفضيلهم العمل بموجب بدائلها الممكنة كطريقتي العصف الذهني والملاحظة المقصودة. وما يؤكد عدم استعانة المؤسسات المعنية بتوصيات البحوث والدراسات المنجزة عن قطاع الجمعيات الأردني، مخرجات اجتماعاتها، التي لم تحظى بالقبول المجتمعي؛ لضعفها المنهجي، ومنها مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات، الذي أعد مرتين ولم يكتب له النجاح فيهما، الأولى في عام 2013، والثانية في عام 2019. وآلية تنظيم عماية حصول الجمعيات على التمويل الاجنبي، التي أعدت مرتين، الأولى في عام 2014 واستمر أثرها حتى عام 2019 ، أما الثانية فكانتخلال عام 2020 وتحظى مخرجاتها بعدم الارتياح من بعض الجمعيات، الذي قاد أحد كتاب الصحف في شهر أيلول من عام 2020 إلى إعداد مقال ونشره في صحيفة الغد تحت عنوان" شيطنة منظمات المجتمع المدني"، ترتب عليه دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذات الشهر إلفتح حوار بين المعنيين حول سياسات منظمات المجتمع المدني. والخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات 2019- 2022، التي ظهرت فكرتها في أواخر عام 2017 ونفذ مشروعها العسير في عام 2018، الذي آل إلى اعتماد مجلس إدارة سجل الجمعيات للنسخة اليسيرة من الخطة في عام 2018، التي لم تقم الأمانة العامة للمجلس بنشرها.

ولتمكين المؤسسات الحكومية(وزارة التنمية الاجتماعية بوصفها ترأس مجلس إدارة سجل الجمعيات، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ديوان الرأي والتشريع برئاسة الوزراء) وغير الحكومية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المركز الوطني لحقوق الإنسان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية)المعنيةبتحسين وضع الجمعيات في الأردن من الإحاطة بسياسات تطوير قطاع الجمعيات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية؛ لتبينها أو تطبيقها لهذه السياسات، والوقوف على معوقات تطبيق المؤسسات المعنيةالسياسات المقترحة من وجهة نظر بعض الخبراء بشأن التطوع المنظم في الأردن، فقد جاءت بقية مكونات هذه الدراسة، التي توزعت على إطارين، الأول نظري، والثاني عملي.

أولا: الإطار النظري:

يشتمل هذا الإطار على مكونيه التاليين:

1:1: معنى سياسات تطوير قطاع الجمعيات ومصادرها ومجالاتها وأسس معاييرها ومؤسسات إدارتها:

لسياسات تطوير قطاع الجمعيات معناها ومصادرها ومجالاتها وأسس معاييرها ومؤسسات إدارتها، التي جاء هذا الجزء للبحث فيها؛ لغاية تحديدها.

1:1:1: معنى سياسات تطوير قطاع الجمعيات:

بما أن السياسات في ابسط معانيها، هي" مجموعة المبادئ والتوجهات المرتبطة بأمر أو وضع أو حالة ما، والمجمع عليها والموصي بها من قبل مرجع مختص والواجب الأخذ بها وترجمتها"([12])، فيمكن القول بأن سياسات تطوير قطاع الجمعيات، هي المبادئ والتوجيهات، التي تظهر في المرجعيات العالمية والوطنية للجمعيات، مثل: الدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه، القانون الدولي المتمثل في الاتفاقيات الملزمة ذات العلاقة بالجمعيات، الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بالجمعيات، ودراسات وبحوث تشخيص وضع الجمعيات وتقييمه والتدخل فيه.

ومن الأمثلة على السياسات المرغوبة عالميا في مجال الجمعيات، إفساح فرصة التمويل الخارجي أمام الجمعيات من باب تعزيز العمل الدولي من أجل إحداث التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمحافظة على نزاهة الجمعيات عن طريق حمايتها من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستدامة الجمعيات لتمكنيها من القيام بدورها في مجال التضامن الاجتماعي. أما من الأمثلة على السياسات المرغوبة وطنيا في الأردن بخصوص الجمعيات، افصاح الراغبين في تأسيس الجمعيات عن ذممهم المالية ومدى عضويتهم في الجمعيات القائمة، وتوعية القائمين على الجمعيات بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقديم الدعم النقدي للجمعيات المعنية برعاية الأفراد ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة كالأيتام وذوي الإعاقة وكبار السن، وشراء الحكومة لبعض الخدمات الاجتماعية من الجمعيات بموجب اتفاقيات سنوية.

1:1:2: مصادر السياسات التطويرية ذات العلاقة بالجمعيات:

يوجد مصدران لتطوير سياسات الجمعيات، الأول موضوعيومفاده استطلاع أوضاع الجمعيات وتفسير تلك الأوضاع وضبطها والتنبؤ بها بموجب مشاريع بحثية كتلك، التي ينفذها الباحثون المستقلون لأغراض أكاديمية وأخرى تطبيقية، أو المؤسسات الوطنية ومثيلاتها العالمية والإقليمية الداعمة للحقوق المدنية والسياسية كالمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، أو المجالس

الاقتصادية والاجتماعية المعنية بتعزيز الإدارة الرشيدة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أو لجان الرقابة المالية الدولية كمجموعة العمل المالي(FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا([13]).

أما المصدر الثاني، فهو ذاتي وتعكسه بوضوح مخرجات اجتماعات اللجان الرسمية المكلفة ببحث أوضاع الجمعيات، ونتائج الحوارات المجتمعية بين المنتسبين للجمعيات وموظفي الوزرات المختصة بالجمعيات بخصوص قضايا الجمعيات، ومضامين الادلة الإجرائية للجمعيات المعدة بطريقة العصف الذهني.

1:1:3: مجالات سياسات تطوير قطاع الجمعيات:

للسياسات التطويرية ذات العلاقة بالجمعيات مجالاتها، التي يمكن تحديدها بناء على منهج النظام بأبعاده الثلاثة(المدخلات، العمليات، المخرجات)، وتتمثل على مستوى المدخلات في التشريع والمؤسسات ومقدمي ومتلقي الخدمات والخطط والاستراتيجيات والموازنات، بينما على مستوى العمليات فإنها تتمثل في التسجيل والاندماج والإتلاف والحل والدعم والإشراف والتوعية وغيرها، أما على مستوى المخرجات فإنها تتمثل في الاستدامة التي قد تكون متطورة أو معاقة. كما يمكن تحديد هذه المجالات أيضا بناء على نتائج تحليل مضمونها، الذي قد يكون تشريعيا أو إداريا أو سياسيا أو اجتماعيا أو ماليا. وكذلك يمكن تحديد مجالات السياسات مدار البحث أيضا، بناء على مناهج تحليل بيئة الجمعيات كمنهج (pestl) ذو الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية([14]).

1:1:4: أسس سياسات تطوير قطاع الجمعيات ومعاييرها:

للسياسات التطويرية ذات العلاقة بالجمعيات أسسها ومعاييرها، الذين قد يكونان مستمدان من مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في العالمية والمساواة والشمولية والكفاية والملاءمة والإدارة العادلة([15])، أو من مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في الشفافية والاهتمام بمتلقي الخدمة والتركيز على النتائج([16])، أو من مبادئ المشاركة المجتمعية الفاعلة([17]).

1:1:5:مؤسسات إدارة سياسات تطوير الجمعيات:

للسياسات التطويرية ذات العلاقة بالجمعيات مؤسسات إدارتها، التي قد تكون حكومية كمجلس إدارة سجل الجمعيات الأردني، أو وطنية غير حكومية كالمركز الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، أو إقليمية كمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

العرب المعني بإدارة مشروع الاستراتيجية العربية لتعزيز العمل التطوعي، أو دولية كالوكالات الأمريكية والبريطانية واليابانية والالمانية والكورية المعنية بالتنمية الدولية، أو عالمية كمجموعة العمل المالي(FATF).

1:2: تحديات الجمعيات في الأردن ومستوى التغلب عليها:

تواجه الجمعيات في الأردن جملة من التحديات، التي تتطلب الكشف عنها وبيان مستوى التغلب عليها أو مجابتها؛ لتمكن هذه الدراسة من الإجابة عن السؤال، الذي اثرته في مشكلتها البحثية.

1:2:1: تحديات الجمعيات في الأردن كما تعكسها مصادرها الموضوعية والذاتية:

لتحديات الجمعيات في الأردن، مصدران، هما:

1:2:1:1: المصدر الموضوعي:

يشتمل المصدر الموضوعي لتحديات الجمعيات في الأردن على ثلاثة مصادر فرعية، الأول لتقارير البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة ، والثاني لتقارير البحوث والدراسات الصادرة عن المؤسسات المعنية بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، والثالث لتقارير البحوث والدراسات الصادرة عن المؤسسات المعنية بالإدارة الرشيدة.

ففيما يتعلق بمعطيات المصدر الفرعي الأول، فقد أظهرت دراسة حديثة أن الجمعيات العاملة في الأردن يسودها التطرف غير العنيف(86%) وينعدم فيها التطرف العنيف(0%)([18])، واشارت دراسة حديثة أخرى إلى عدم ارتكاب الجمعيات الاردنية لجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب([19])، وبينت دراسة حديثة ثالثة أن الجمعيات الأردنية يعمها مستوى متوسط من الحوكمة([20])،وخلصت دراسة حديثة رابعة إلى أن المحافظات الأقل سكانا في الأردن هي الأعلى تسجيلا للجمعيات ؛ لخلو قانون الجمعيات رقم (52) لسنة 2008 وتعديلاته من المواد الخاصة بضبط العامل السكاني([21])، وبينت دراسة حديثة خامسة أن الجمعيات الأردنية لا تتمتع إلا بسوى(56.41%) من خصائصها المثالية([22])، واشارت دراسة حديثة سادسة إلى أن الجمعيات الأردنية تحيط بها ظروفها السلبية(60.20%) أكثر من ظروفها الإيجابية(39.80%) وأن بيئة هذه الجمعيات ذات طبيعة سلبية(58.46%) وليست إيجابية(41.54%)([23])، وخلصت دراسة حديثة سابعة إلى أن الأردن لم يحظى بالمرتبة الأولى عربيا في مجال تسجيل الجمعيات ونموها

واستدامتها([24]). وعلى صعيد متصل بخصوص الأبحاث الأكاديمية، فقدبينت اطروحة جامعية، ضعف المستوى العام لتميز أداء الجمعيات الأردنية وشفافيتها؛ لبلوغه (24.48%)، وضعف المستوى الخاص لها في مجالات القيادة وإدارة الأفراد وإدارة العمليات وإدارة المعرفة والإدارة المالية؛ لبلوغه (23.51%) و(23.60%) و(21.29%) و(22.68%) و(31.32%) على التوالي([25]).

بينما فيما يخص معطيات المصدر الثاني، فقدكشفت تقارير المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان خلال سنوات الفترة 2011-2016 عن الأثر السلبيلسجل الجمعيات في الجمعيات القائمة والمزمع تأسيسها؛ لأنه يعد التشريعات من مرتبتي النظم والتعليمات ويغيرها في ضوء مصالحه،ويعطل العمل بموجب نظام الجمعيات الخاصة، ويحيل قضايا الجمعيات على الأنظمة والتعليمات وليس على قانون الجمعيات، ويرفض تسجيل بعض الجمعيات دون إبدائه للأسباب، ويتدخل في التمويل الاجنبي للجمعيات بالطرق الإدارية بالرغم من أن صاحب الولاية في هذا التدخل بحسب قانون الجمعيات النافذ هو مجلس الوزراء، ويعد مشاريع لتعديل قانون الجمعيات من باب تكرس هيمنة الحكومة على الجمعيات، ويكدس من وجود الجمعيات في المحافظات الكبربكالعاصمة مثلا. وبينت ورقة اعدها أحد الخبراء ([26]) لصالح معهد شرق آسيا وغرب أفريقيا بشأن كسب التأييد لتطوير البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني الأردنية ، كبر معاناة الجمعيات الاردنية من المشكلات المالية والتنظيمية والبشرية والقانونية، ماليا فليس لدى الجمعيات رأس مال ثابت ومصادر تمويلها محصورة في البرامج والمشاريع، بينما إداريا فالجمعيات تفتقر للهياكل التنظيمية وللأدلة الإجرائية وأهدافها متغيرة بحسب وفرة تمويل أنشطتها وتنعدم فيها نظم المراقبة والتقييم، أما بشريا فالجمعيات تعتمد على المتطوعين في إدارة أعمالها ومهام العاملين فيها متغيرة وداورنهم الوظيفي عال وموارد بناء قدراتهم محدودة، وسياسيا فالجمعيات علاقتها بالأجهزة الحكومية قوامها الروتين ويشوبها غياب الثقة المتبادلة وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية ضعيفة وغير مأطرة تنظيميا. واظهرت تقارير استدامة منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق وشمال أفريقيا، التي اعدتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، أن المعدل العام لاستدامة منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال سنوات الفترة 2011-2015 يتذبذب من سنة لأخرى؛ لكونه يتراوح ما بين الاستدامة المعاقة كما هو واقع الحال في السنوات 2011 و 2012 و2015 وما بين الاستدامة المتطورة كما هو واقع الحال في عامي 2013 و2014([27]).

أما فيما يتعلق بمعطيات المصدر الثالث، فقدتبين من معطيات تقرير حالة البلاد لعام 2020 تراجع عملية تسجيل الجمعيات المسجلة ما بين عامي 2018 و2019 بنسبة بلغت – 8.94%، وتراجع حجم موازنة برنامج سجل الجمعيات في عام 2020 مقارنة مع نظيره لعام 2019 بنسبة -6.75%، وفقدان غالبية الجمعيات لدورها الاجتماعي خلال فترة الحظر الشامل التي أملتها إدارة الحكومةلأزمة جائحة كورونا ، وغياب عضوية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الفريق الوطني للحماية الاجتماعية، وتراجع ايرادات الجمعيات في عام 2020 من جراء اغلاق مؤسساتها الاقتصادية(دور حضانة ورياض أطفال ومدارس وكليات جامعية..) وعدم حصولها على التبرعات المحلية والتمويل الاجنبي، وعدم مبادرة الاتحاد العام للجمعيات الخيرية لإعداد خطة استراتجية لقطاعه بالرغم من كون جمعياته تشكل ما نسبته 62% من مجموع الجمعيات المسجلة في الأردن حتى نهاية عام 2019 ([28]).

1:2:1:2: المصدر الذاتي:

بالرغم من كثرة الحديث عن قضايا الجمعيات في الأردن، إلا أنه يفتقر لمصادر التحقق منه، التي لا يوجد منها سوى وثقة واحدة(مذكرة وقائع غير منشورة)أعدها كاتب هذه السطور في عام 2020 لصالح إحدى المؤسسات المعنية بالشأن التنموي للجمعيات، وتشتمل على ثلاثة عشر تحديا تواجه منظمات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات، وهي: غياب الخطط الموجهة لمنظمات المجتمع في مجال التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.ضعف استدامة منظمات المجتمع المدني بحسب تقارير الوكالة الامريكية للتنمية.تعدد الجهات(الوزارات) المشرفة على منظمات المجتمع المدني. عدم وجود قاعدة بيانات موحدة لمنظمات المجتمع المدني، مما يفسح المجال للازدواجية والتكرار في مجال تقديم الخدمات.هيمنة ما نسبته 5% من الجمعيات على التمويل الاجنبي.عدم وجود استرايتجية للجمعيات.ضعف حوكمة الجمعيات.زيادة طلب المحافظات الاقل سكانا على تسجيل الجمعيات، مما يؤشر على ضعف معدلات المشاركة السياسية في المحافظات الأعلى سكانا.خلو قانون الجمعيات النافذ من الاحكام التفصيلية الخاصة بضبط العامل السكاني والحوكمة.تركز أكثرية الجمعيات في القطاع الخيري.شح موازنة صندوق دعم الجمعيات.هيمنة الذكور على منظمات المجتمع المدني، مما يدل على ضعف استجابتها للنوع الاجتماعي.وتعدد الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني ما بين وزارة التخطيط وصندوق دعم الجمعيات ووزارة التنمية الاجتماعية.

1:2:2: مستوى مجابهة تحديات الجمعيات في الأردن:

بما أنسجل الجمعيات أعد استراتيجيته للسنوات 2019-2022 ولم ينشرها على موقعه الالكتروني، وأن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية لم يعد خطة استراتيجية لقطاعه، وأن تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان تكرر ما جاء فيها بخصوص وضع الجمعيات، وأن تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبين تذبذب معدل استدامة الجمعيات، وأن تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى افتقاد الجمعيات لدورها خلال أزمة جائحة كورونا، وأن تقارير الباحثين الأكاديميين تؤكد على ضعف حوكمة الجمعيات وانتشارها في المناطق الأقل سكانا واعتلال بيئتها وقلة امتثالها لخصائصها المثالية وبعدها عن أسس التميز المؤسسي ومعاييره، وأن ملاحظات المتابعين لشأن الجمعيات تشير إلى غياب دور الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعدد مصادر التمويل الحكومية للجمعيات وهيمنة الذكور على الجمعيات واقتصار التمويل على ما نسبته 5% من الجمعيات القائمة. فيمكن القول بأن مستوى مجابهة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنيةلتحديات الجمعيات في الأردن، منخفض جدا، بل صفر%؛ لأسباب تتطلب تقصيها وتصنيفها وضبطها.

2: الاطار العملي:

لتمكن الدراسة من الاجابة عن سؤالها، الذي طرحته في نهاية مقدمتها، فقد كان لها اطارها العملي المؤلف من المكونات التالية:

1: 2: مشكلة الدراسة وعناصرها:

أعد الباحثون والمؤسسات المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان والإدارة الرشيدة خلال سنوات الفترة 2011-2020 العديد من التقارير البحثية الخاصة بالجمعيات الأردنية، الممكن مراجعتها؛ لاستخلاص سياسات منها بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني، والتي قد ينتابها معوقات تطبيقها أو تبنيها. وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس، القائل: ما السياسات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني ومعوقات تطبيقها؟.

ولهذه الدراسة مبرراتها واهميتها واهدافها ومصطلحاتها ومنهجيتها. فالمبرر الوحيد لإجراء هذه الدراسة، هو عدم وجود دراسات سابقة عليها في مجال موضوعها. بينما أهمية الدراسة، فإنها تنبع من مخرجاتها المتوقعة، التي قد تمكن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتحسين وضع الجمعيات في الأردن من الإحاطة بسياسات تطوير قطاع الجمعيات المستخلصة من التقارير البحثية والمعوقات، التي قد تعتري الاخذ بهذه السياسات أو تبنيها أو تطبيقها. أما اهداف

الدارسةفقد توزعت على مجالين، الأول عام ويتمثل في سعي الدراسة الاجابة عن سؤالها الرئيس أعلاه، والثاني خاص ويتمثل في محاولة الدراسة الاجابة عن السؤالين المتفرعين عن سؤالها الرئيس، وهما: ما سياسات تطوير قطاع الجمعيات الأردني المستخلصة من نتائج التقارير البحثية ومتطلبات تنفيذ هذه السياسات ومصادر التحقق منها؟، وما المعوقات، التي قد تحول دون تبني أو تطبيق المؤسسات المعنية لسياسات تطوير قطاع الجمعيات الأردني المستخلصة من نتائج التقارير البحثية؟. وللدراسة مصطلحان محوريان، وهمامصطلح " سياسات تطوير قطاع الجمعيات"، الذي تم توضيحه في الإطار النظري لهذه الدراسة، ومصطلح" معوقات تطبيق سياسات تطوير قطاع الجمعيات" ومعناه المسببات الموضوعية والذاتية لعدم تبني المؤسسات الحكومية المعنية لسياسات تطوير قطاع الجمعيات الأردني المستخلصة من نتائج التقارير البحثية، التي يمكن تحديدها بناء على مدركات الخبراء بأوضاع هذه المؤسسات. بينما منهجية الدراسة، فهي منهجية البحث النوعي ممثلا في طريقة تحليل مضمون الوثائق المشار إلى عينتها فيالجدول(1) وفي طريقة المقابلات شبة المقننة مع بعض الخبراء المبينة خصائصهم في الجدول(2).

الجدول(1): توزيع عينة الدراسة من التقارير البحثية للجمعيات الأردنية حسب مسمياتها وأعدادها ونسبها

مسمى المكون	عدد المكونات الفرعية للمكون الرئيس	%
تقارير الدراسات والبحوث الاكاديمية المنجزة عن الجمعيات الأردنية والمحكمة عليما خلال سنوات الفترة 2011-2020	8	27.58
تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنوات الفترة 2011-2016	6	20.68
تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بخصوص استدامة منظمات المجتمع المدني الاردنية خلال سنوات الفترة 2011-2015	5	17.24
تقريرمعهد شرق آسيا وغرب أفريقيا بشأن كسب التأييد لتطوير البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني الأردنية	1	3.44
تقارير دراسة أحوال الأسرة الاردنية التي اعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال سنوات الفترة 2014-2017	2	6.89
تقارير حالة البلاد التي اعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال سنوات الفترة 2018-2020	3	10.32
تقارير سيناريوهات استراتيجية سجل الجمعات للسنوات 2019-2022	4	13.76
المجموع	29	100

الجدول(2): توزيع عينة الدراسة من الخبراء حسب بعض خصائصهم

الخاصية	مستويات الخاصية	التكرار	%
الجنس	ذكور	2	50
	إناث	2	50
	المجموع	**4**	**100**
السن(مدى اقتراب سن المبحوث من متوسط سنالمبحوثين البالغ 56.5 سنة)	فوق متوسط السن	2	25
	دون متوسط السن	2	25
	المجموع	**4**	**100**
التخصص العلمي	حقوق	**2**	**50**
	هندسة مدنية	**1**	**25**
	علم نفس	**1**	**25**
	المجموع	**4**	**100**
الوظيفة الحالية أو السابقة	وظيفية قيادية(وزير سابق، رئيس اتحاد عام للجمعيات)	3	**75**
	وظيفة إشراقية(مدير/ة)	1	**25**
	المجموع	**4**	
مدى العضوية الحالية أو السابقة في مجالس الإدارات (الحكومية وغير الحكومية) المعنية بالجمعيات	نعم	3	75
	لا	1	25
	المجموع	**4**	**100**

2: 2: النتائج:

فرغت الدراسة من جراء تطبيقها لمنهجيتها إلى ثلاثة نتائج تعكسها إجابة سؤالها الرئيس بفرعية.

2:2:1: إجابة السؤال الفرعي الأول:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، فقد عادت إلى إطارها النظري؛ لاستخلاصسياسات تطوير قطاع الجمعيات الأردني من نتائج التقارير البحثيةالبالغ عددها 29 تقريرا بحسب معطيات الجدول(1)، وتبين من الجدول(3) أن هناك ثمان سياسات مستخلصة من التقارير البحثية لتطوير قطاع الجمعيات الأردني، لها ثمانية عشر متطلبا تنفيذا بمعدل متطلبين تنفيذيين لكل منها. وبهذا تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول.

الجدول(3): توزيع سياسات تطوير قطاع الجمعيات الاردني المستخلصة من التقارير البحثية بحسب مسمياتها ومتطلبات تنفيذها ومصادر التحقق من تنفيذها

مسمىالسياسة المستخلصة	متطلبات تنفيذ السياسة المستخلصة	مصادر التحقق من تنفيذ السياسة المستخلصة
وجود مستوى متطور من استدامة الجمعيات	تعديل قانون الجمعيات النافذ؛ لضمان عدم احالة قضايا الجمعيات على الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون الجمعيات، وضبط خصائص مؤسسي الجمعيات كمستوى تعليمهم وتخصصهم العلمي وجنسهم ، وافصاح مؤسسي الجمعيات عن املاكهم ومستوى عضويتهم في الجمعيات القائمة، وتحديد مدة الهيئة الادارية للجمعية بمرتين متتاليتين، وتفصيل اجراءات عمليات تسجيل الجمعيات ونطاق عملها ومدة ولاية هياتها الإدارية ومراقبتها وتقييمها وتحالفاتها وحلها ودعمها وحوكمتها وطرق جمعها للتبرعات والسلطات الإدارية والقضائية المعنية بأمورها،وتنظيم مبادرات تطوع الأفراد، وتحديد مؤسسة بعينها لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتقييمها ودعمها، وتبيان دور القضاء في مجال الجمعيات.	مسودة مشروع قانون الجمعيات، نسخة من الجريدة الرسمية التي نشر فيها قانون الجمعيات الجديد
	بناء قدرة الجمعيات في مجال إدارة الأداء بموجب برنامج تدريبي معد لهذه الغاية	نسخ من الخطط السنوية للجمعيات
	تعزيز قدرة الجمعيات في الدفاع عن قضاياها بنهج الحق الإنسانييموجب برنامج تدريبي معد لهذه الغاية	قائمة سنوية بقضايا الجمعيات المتفق عليها
تعزيز نزاهة الجمعيات	التقييم الدوري لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب بموجب مسوح موجهة بالمنهج التكاملي	نسخة من تقارير مسوح المخاطر
	بناء قدرة الجمعيات في مجال حوكمتها وفق ما نص عليه قانون الجمعيات النافذ	نسخة من الاطار العام لبرنامج حوكمة الجمعيات

	تعزيز الرقابة الإدارية والمالية والفنية للسلطة التنفيذية على الجمعيات المسجلة بموجب دليل اجرائي معد لهذه الغاية	نسخة من دليل الرقابة الحكومية على الجمعيات
	تمكين الجمعيات من الرقابة الذاتية على مشاريعها وبرامجها بموجب دليل اجرائي معد لهذه الغاية	نسخة من دليل الرقابة الذاتية على الجمعيات
	توعية اعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات بمخاطر الجمعيات وطرق إدارتها بموجب دليل اجرائي معد لهذه الغاية	نسخة من دليل إدارة مخاطر الجمعيات
	تقييم مشاريع الجمعيات الممولة من الدعم الخارجي بنهج الصحافة الاستقصائية ونشر تقاريرها عبر وسائل الإعلام المختلفة	نسخ من تقارير الصحافة الاستقصائية لمشاريع الجمعيات
زيادة عدد المنتمين للجمعيات من سكان المحافظات الكبرى	ربط تسجيل الجمعيات بالعامل السكاني لمناطق مؤسسيها وفق ما نص عليه القانون	نسخ من تقارير دراسات حجم سكان المحافظات وتسجليهم للجمعيات
	نشر ثقافة العمل التطوعي بين سكان المحافظات الكبرى	نسخ من تقارير دراسات حجم السكان في المحافظات الكبرى وعلاقته بتسجيل الجمعيات
تحديد فترة ولاية الهيئات الادارية للجمعيات بمرتين متتالتين	النص صراحة في قانون الجمعيات على فترة ولاية الهيئات الادارية للجمعيات بمرتين متتالتين	نسخة من قانون الجمعيات
تعزيز المساواة بين الجنسين حين تأسيس الجمعيات وتسجلها وتقديم الدعم لها	اشتمال القانون على نص صريح بخصوص عدم تسجيل الجمعية وعدم تقديم الدعم لها، إلا إذا كان نصف مؤسسيها واعضاء مجلس إدارتها من الذكور المختصين مهنيا أو علميابأهدافها والنصف الآخر من الإناث المختصات مهنيا أو علميا بأهدافها	تقارير دراسات النوع الاجتماعي في الجمعيات

تبني الجمعيات لنهج التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	بناء قدرة اتحادات جمعيات المحافظات في مجال التخطيط بنهج التنمية المستدامة.	خطط اتحادات جمعيات المحافظات في مجال التنمية المستدامة
	إنشاء مرصد حكومي حول دور الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأخر للاتحاد العام للجمعيات الخيرية	نسخة من قرار الحكومة بخصوص إنشاء المرصد، نسخة من قرار الاتحاد العام للجمعيات بشأن إنشاء المرصد
عدم تغييب الجمعيات عن التصدي لتداعيات الأزمات	اشراك الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في عضوية الفريق الوطني للحماية الاجتماعية، واشراك اتحادات جمعيات المحافظات في فرق إدارة الأزمات	قائمة بأسماء المؤسسات الاعضاء في الفريق الوطني للحماية الاجتماعية والفرق اللامركزية لإدارة الأزمات
وجود مستوى مرتفع من تميز الأداء المؤسسي والشفافية للجمعيات	بناء قدرة الجمعيات في مجال إدارة الجودة الشاملة بموجب برنامج تدريبي معد لهذا الغرض	نسخة من الاطار العام للبرنامج
	تحفيز الجمعيات الفائزة بجوائز التميز المؤسسي	قائمة سنوية بأسماء الجمعيات الفائزة

2:2:2: إجابة السؤال الفرعي الثاني:

بينما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، فقد اجريت مقابلات مع الخبراء المشار إلى خصائصهم في الجدول(2)؛لسؤالهم عنالمسببات التي قد تحول دون تبني المؤسسات الحكومية المعنية لسياسات تطوير قطاع الجمعيات الأردني المستخلصة من نتائج التقارير البحثية،وتبين من حصيلة مدركاتهم أن هناك نوعين من المسببات، الأولى سياسية والأخرى إدارية. والمسببات السياسية، هي: تعاقب الحكومات وعدم بنائها على جهود بعضها في مجال الجمعيات، فحكومة عبدالله النسور في عام 2013 أعدت مشروع قانون للجمعيات وفتحت حوارا مجتمعيا حوله، بينما حكومة هاني الملقي فقد عقدت في عام 2016 حوارا واحدا حول مشروع القانون المعد من سابقتها ومن ثم اتخذت قرارا بعدم مواصلة الحوار بشأنه، أما حكومة عمر الرزاز فقد اعدت في عام 2019 مشروعا جديدا لقانون الجمعيات ولم تفتح حوله حوارا مجتمعيا. غياب التتابع المنطقي في عهد الحكومة الواحدة، ففي عهد حكومة عمر الرزاز أعدت استراتيجية

سجل الجمعيات للسنوات 2019-2022 التي اقرها مجلس إدارة السجل ولم تطلقها الأمانة العامة للمجلس. غياب مساءلة مجلس الأمة للحكومات عن دورها الفعلي في مجال الجمعيات.عدم مساءلة الحكومة(مجلس الوزراء) لمجلس إدارة سجل الجمعيات عن دوره في التخطيط لقطاع الجمعيات والنهوض بأوضاع ذلك القطاع وفق ما نص عليه البند(أ) من المادة الخامسة من قانون الجمعيات النافذ.تقنين وزارة المالية لموازنة برنامج سجل الجمعيات لعام 2020 تحت تأثير التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا.وعدم حيازة الحكومة على قاعدة بيانات لتقارير البحوث والدراسات ذات العلاقة بتشخيص وضع الجمعيات وتقييمه والتدخل فيه.

أما المسببات الإدارية، فهي: تعدد الجهات الحكومية(سجل الجمعيات، دائرة مراقبة الشركات، المنظمة التعاونية، وزارة الشباب) المعنية بتسجيل منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالتضامن الاجتماعي. تعاقب سبعة وزراء للتنمية الاجتماعية على رئاسة مجلس إدارة سجل الجمعيات خلال سنوات الفترة 2008- 2018، بمعدل وزير كل سنة ونصف، مما قد يدل على قصر مدة ولايتهم. تعاقب أربعة امناء عاميين على سجل الجمعيات خلال سنوات الفترة 2008-2019 بمعدل أمين عام كل سنتين وسبعة أشهر، مما قد يشير إلى قصر مدة وظائفهم. هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس إدارة سجل الجمعيات وتحكمها في اختيار ممثلي القطاع التطوعي. عدم وجود أسس ومعايير لاختيار ممثلي القطاع التطوعي وتعيينهم في مجلس إدارة سجل الجمعيات. غياب متابعة المركز الوطني لحقوق الإنسان لتقاريره الدورية ذات العلاقة بالحقوق المدنية والسياسية.غياب اثر مشاريع بناء قدرة الجمعيات في استدامة الجمعيات.وضعف إدارة المعرفة في المؤسسات المعنية بإدارة قطاع الجمعيات بدليل اخفاقها في الحصول على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

وبناء على ما سبق تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثاني.

3:2:2: إجابة السؤال الرئيس:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس، فقد وظفت إجابتي سؤاليها الفرعيين الأول والثاني وزاوجت بينهما، وكانت حصيلة ذلك خروجها بالتعميم التالي: هناك ثمان سياسات مستخلصة من التقارير البحثية لتطوير قطاع الجمعيات الأردني، قد لا تطبقها أو تتبنها المؤسسات الحكومية المعنية؛ لأسباب سياسية وأخرى إدارية بلغ عددهما 6 و8 أسباب على التوالي.

3: 2: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1: عرض السياسات المستخلصة من التقارير البحثية لتطوير قطاع الجمعيات الأردني، على وزير الدولة لتطوير القطاع المؤسسي وديوان الرأي والتشريع ومجلس إدارة سجل الجمعيات.

2: قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد خطة لكسب تأييد المؤثرين في قطاع الجمعيات الأردني بخصوص سياسات تطوير الجمعيات.

3: قيام نقابة الصحفيينبناء قدرة الإعلاميين في مجال سياسات تطوير قطاع الجمعيات ومعوقات تطبيقها.

المصادر والمراجع (كما وردت أرقامها تباعا في المتن):

1: Ministry Of Social Development,The Jordanian National Conference for SocialWork(no edition,1998),p4.

2: : Ministry Of Social Development,Social legislation regulating the work of the Ministry of Social Development and its institutional partners(no edition,2006).

3: The previous reference,p(A).

4: : Ministry Of Social Development,Social legislation(no edition,2015).

5: MudharBadran, Decision (First Edition, Arab Foundation for Publishing and Distribution, Beirut, 2020),PP 127-160.

6: Economic and Social Council, Country Status Report 2020: The SocialDevelopment Sector Review and the Coronavirus Pandemic Crisis (no edition, 2020).

7: MudharBadran, reference already mentioned,P 147.

8: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Analysis and strategic planning of Societies environment in Jordan"(Journal of Development and Human Resource Management, University of Blida, Algeria, Issue 6, 2018) , P10.

9: The previous reference,pP2-21.

10:Register of Associations, Ministries of Associations (unpublished document, 2020).

11: FawazRatrout, YsarGhassan Al-Dhunaibat," Evaluation of the preparationmethodology of the Jordanian Comprehensive National Plan for Human Rightsfor the years 2016-2025, its actual contents and outputs for 2016 and 2017'(Journal of Law and Human Sciences, ZianAshour University, Algeria, Volume 11 Issue 1, 2018),PP 604-616.

12:Register of Associations, Anti-Money Laundering and Terrorism FinancingPolicies (1st Edition, 2018).

13: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Approaches to assessing the level of risk of money laundering and terrorism financing in associations: the case of Jordan"(Journal of Studies and Research, University of Constantine, Algeria
Under publication, 2020),p1.

14: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Analysis and strategic planning of Societies environment in Jordan", Reference already mentioned,p 18.

15: FawazRatrout,Substantive introductions to the strategic framework for the Omani childhood sector, its components and its implementation plan (a working paper submitted to the United Nations Children's Fund and the Ministry of Social Development of the Sultanate of Oman, 2013),p88.

16:HajarNassar, "Total Quality and Development of Social Welfare Services in Civil Society Organizations: An Applied Study on Some Civil Society Organizations in Jordan" (PhD,

unpublished, Faculty of Social Work, Helwan University, Arab Republic of Egypt, 2011), pp. 114-118 .
17: :FawazRatrout, "Violent Extremism from a Scientific Perspective" (Prospects for Reform, Issue Six, Penal Reform International, 2016).
18: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Criteria for measuring the relationship between associations and extremism, their indicators, sources of verification and the outcome of their application in Jordan "(Research presented to the University of Jordan and UNESCO for review in the Education and Peace Building Forum: National Efforts to Confront Violent Extremism, 2020), p. 1.
19: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Approaches to assessing the level of risk of money laundering and terrorism financing in associations: the case of Jordan", Previously mentioned reference, p. 1.
20: .FawazRatrout, Khetam Salem Al-Shneikat," Societies Governance in Jordan: A Field Study'(Journal of Human Resources Development for Studies and Research, Arab Democratic Center, Germany-Berlin, Eighth Issue, 2020), pp. 22-45.
21: .FawazRatrout, Khetam Salem Al-Shneikat," Population size and its relationship with the registration of associations and their cumulative number in the Hashemite Kingdom of Jordan and its governorates"(Journal of Human Resources Development for Studies and Research, Arab Democratic Center, Germany-Berlin, Issue 4, 2019).
22:FawazRatrout, Khetam Salem Al-Shneikat," Societies characteristics measurement levels and methods of analysis and sources of verification in Arab countries: Case study, Societies in Jordan"(Journal of Social Sciences, Arab Democratic Center, Germany-Berlin, Issue VIII, 2019).
23: :FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Analysis and strategic planning of Societies environment in Jordan", Reference already mentioned,p 1.
24: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," The ranking of Arab countries in registering associations, their growth, sustainability and its relationship to governance, development performance and the size of their population "(Journal of Media and Social Studies for Specialized Research, Scientific Institute for Advanced Training and Studies, Volume 3, Issue 2, 2018).
25:HajarNassar, a reference already mentioned.

26: Mahmoud Hishma, Advocacy Plan to Develop the Legal Environment for JordanianCivil Society Organizations (Study submitted to the East Asia and West Africa Institute, 2017), pp. 23.
27: FawazTawfiqRatrout, Khitam Salem Al-shenikat," Analysis and strategic planning of Societies environment in Jordan", Reference already mentioned,pP13-14.

28: Economic and Social Council, reference already mentioned.